

- <sup>61</sup>- في هذا الإطار وخاصة في معرفة الفروقات بين النتيجة المحاسبية والطرق المرتكزة على خلق القيمة (المنظور الاقتصادي)، أنظر إلى:  
- R. Demestère, "Pour une vue pragmatique de la comptabilité", In : Revue française de gestion, N° 157, 04/2005, PP : 109-113.
- <sup>62</sup>- هالة عبد الله الخولي، مرجع سابق، ص: 127.
- <sup>63</sup>- J.Caby et G.Hirigoyen, La création de valeur de l'entreprise, Op.cit, P : 26.
- <sup>64</sup>- Id.
- <sup>65</sup>- هالة عبد الله الخولي، مرجع سابق، ص: 139-140.
- <sup>66</sup>- للاطلاع أكثر حول الربط بين الجانب الاستراتيجي والمالي، الذي بدأ يأخذ حيزا في الدراسات المالية، وكذا علاقته بخلق القيمة، أنظر على سبيل المثال إلى:
- L.Batsch, "Finance et stratégie", Economica, Paris, 1999.
  - G.Hirigoyen, "Stratégie et finance : approche par la création de valeur", Encyclopédie de gestion, 2<sup>e</sup> édition, Economica, Paris, 1997, PP : 3064-3092.
  - G.Hirigoyen, Nouvelles approches du lien stratégie finance, Op.cit, PP : 64-73.
- <sup>67</sup>- للتوسع أكثر في هذه النقطة أنظر إلى:
- A.Nabet, Op.cit, PP : 99-101.
- <sup>68</sup>- إن أغلب الانتقادات الموجهة للقيمة الاقتصادية المضافة ومحدوديتها توجه بشكل عام لمنظور خلق القيمة، مع إضافة انتقادات عامة، أنظر بالخصوص إلى:
- J.Caby et G.Hirigoyen, La création de valeur de l'entreprise, Op.cit, PP : 81-99.
- <sup>69</sup>- لمزيد من التوسع أكثر، أنظر على سبيل المثال إلى:
- هالة عبد الله الخولي، مرجع سابق، ص: 139-146.
  - A.Nabet, Op.cit, PP : 97-99.
  - M.Albouy, "Théories, applications et limite de la mesure de la création de valeur", in : Revue française de gestion, Janvier-février 1999, P : 88-89.
  - J.Caby et G.Hirigoyen, La création de valeur de l'entreprise, Op.cit, PP : 81-99.
  - <sup>70</sup>-G.Charreaux et P.Desbrieres, "Gouvernement d'entreprise : création de valeur au-delà des actionnaires", Les cahiers de l'audit, N°3, Quatrième trimestre 1998, P : 13.
  - <sup>71</sup>- M.Albouy, Théories, applications et limite de la mesure de la création de valeur, Op.cit, P : 89.
  - <sup>72</sup>-I.Shaked, A.Michel et P.Leroy, "Pourquoi L'EVA s'est imposée", L'Expansion management review, Septembre 1998, P : 56.
  - <sup>73</sup>- A.Nabet, Op.cit, P : 96-97.
  - <sup>74</sup>- E.Salustro, "Vers l'adoption de règles communes", L'Expansion management review, Septembre 1998, P : 81.
  - <sup>75</sup>- هالة عبد الله الخولي، مرجع سابق، ص: 143-144.
  - <sup>76</sup>- M.Albouy, Théories, applications et limite de la mesure de la création de valeur, Op.cit, P : 89-90.
  - <sup>77</sup>- A.Nabet, Op.cit, P : 99.
  - <sup>78</sup>- J. Stern, "Le père de l'EVA répond de critiques", L'Expansion management review, Septembre 1998, P : 87.
  - <sup>79</sup>- C.Hoarau et R.Teller, "Création de valeur et management de l'entreprise", Collection Entreprendre, Vuibert, Paris, 2001, P : 107.
  - <sup>80</sup>- P.C.Brewer, G.Chandra and C.A.Hock, Economic Value Added (EVA): Its uses and limitations, . in:  
- هالة عبد الله الخولي، مرجع سابق، ص: 145.
  - <sup>81</sup>- G.B.Stewart, "EVA : fact or fantasy", Journal of applied corporate finance, Vol7, 1994, P:76
  - <sup>82</sup>- D.Hqnsen and M. Mowen, Cost Management; accounting and control, . in:  
- هالة عبد الله الخولي، مرجع سابق، ص: 142.
  - <sup>83</sup>- R. Lowenstein, Rethinking the latest economic elixir, . in:  
- نفس المرجع، ص: 104.
  - <sup>84</sup>- A.Nabet, Op.cit, P : 98.
  - <sup>85</sup>- J.Caby et G.Hirigoyen, La création de valeur de l'entreprise, Op.cit, PP : 21-30.
  - <sup>86</sup>- للاطلاع على هذا النموذج، أنظر على سبيل المثال إلى:
  - Ibid, PP : 26-30.
  - <sup>87</sup>- T.Copeland, T.Koller et J.Murrin, Op.cit, P : 154.
  - <sup>88</sup>- القصد من التوقعات الظاهرة هي تلك التي تتم في الفترة التي يمكن للمقيم أن يحدد بشكل صحيح تدفقات النقدية للمؤسسة بناء على تشخيص لوضعيتها، أما حينما لا يستطيع التحكم والتنبؤ بالتوقعات فنحن بصدد تدفقات تلي الفترة الظاهرة.
  - <sup>89</sup>- Net Operating Profit After Tax.
  - <sup>90</sup>- J.Caby et G.Hirigoyen, La création de valeur de l'entreprise, Op.cit, P: 21.
  - <sup>91</sup>- T.Copeland, T.Koller et J.Murrin, Op.cit, P : 270.
  - <sup>92</sup>- Id.
  - <sup>93</sup>- Ibid, P : 270-271.
  - <sup>94</sup>- Ibid, P : 271.
  - <sup>95</sup>- Ibid, P : 311-312.
  - <sup>96</sup>- Ibid, PP : 313-317.
  - <sup>97</sup>- تتساوى هذه الطريقة مع الطريقة السابقة التي تحسب التدفق النقدي الذي ينمو بمعدل نمو لفترة لانهائية.

## الاستثمارات العربية البينية (الواقع والآفاق)

الأستاذ : بوخاري عبد الحميد - جامعة ورقلة

**الملخص :** بذلت معظم الدول العربية في السنوات الأخيرة جهوداً كبيرة لتحسين مناخها الاستثماري من خلال تهيئة كافة الأوضاع والظروف المناسبة لجذب الاستثمارات العربية العربية من خلال الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية والى اعتماد سياسة اقتصادية مستقرة في مجالات سعر الصرف أو تحديد الأسعار والتجارة الخارجية ومحاولة توازن أفضل بين القطاعين العام والخاص وخاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية.

**الكلمات المفتاحية :** مناخ الاستثمار، التكامل الاقتصادي ، الاستثمارات البينية، الطفرة النفطية، القطاع العام والخاص، الاقتصاد العربي، التنمية العربية.

**تمهيد:** على الرغم من أهمية الاستثمارات العربية وضخامة حجم الفوائض المالية العربية وانتشارها على مستوى العالم، إلا أن واقعها يكشف تدنياً واضحاً لدورها في الاقتصادات العربية، مما يؤكد وجود مشكلات تقف وراء تحقيق الدور المنشود لها. وهذا يستدعي البحث في دور تلك الاستثمارات والمناخ الاستثماري السائد في البلاد العربية لمعرفة إمكانات تطوير تدفق تلك الاستثمارات. ونستهدف هنا إلقاء الضوء على تطور الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة من عام 1995 وحتى 2006، وأهم القطاعات التي تتجه إليها، بالإضافة إلى أسباب ضعف نسبة تلك الاستثمارات البينية، وأسباب التناهي في فترات أخرى، وكذا الجهود المبذولة من جانب الدول العربية والمؤسسات العربية المشتركة في مجال تحسين مناخ الاستثمار بها. وبناء على الإشكالية المطروحة سيتم التطرق إلى النقاط التالية :

- أولاً - مفهوم الاستثمارات العربية البينية.
- ثانياً - أهمية الاستثمارات العربية البينية.
- ثالثاً - الاستثمارات البينية والاقتصاد العربي.
- رابعاً - تطور الاستثمارات العربية البينية.
- خامساً - أسباب تنامي الاستثمارات العربية البينية.
- سادساً - توزيع الاستثمارات العربية البينية وفقاً للأقطار العربية المصدرة والمضيقة لها.
- سابعاً - أسباب ضعف نسبة الاستثمارات العربية البينية.
- ثامناً - جهود الدول العربية في مجال تحسين مناخ الاستثمار.

### أولاً - مفهوم الاستثمارات العربية البينية:

يمكن تعريف الاستثمارات العربية البينية بأنها "تلك التدفقات الرأسمالية التي يكون مصدرها مواطنون عرب طبيعياً أو مؤسسات عربية معنوية - من خارج الدول العربية المضيفة- والتي توظف في مشاريع استثمارية عربية خاصة أو عامة أو مختلطة تدار على أسس تجارية". (1)

### ثانياً - أهمية الاستثمارات العربية البينية:

تنضح أهمية هذه الاستثمارات من خلال ما يلي:

1- تخفيف أعباء التنمية العربية: ترجع أهمية الاستثمارات العربية البينية لما تقدمه من خدمات للتنمية العربية، فهي تقوم بتخفيف "عبء الامتناع عن الاستهلاك لتوليد المدخرات" على دول العجز العربية، وذلك من خلال إضافة المدخرات الفائضة من دول الفائض العربية إلى المدخرات المحلية لدول العجز العربية. هذا بالإضافة إلى أن انسياب الاستثمارات العربية البينية يمثل إضافة إلى

حجم الموارد المتاحة للاستخدام في الاقتصادات المضيفة لها، كما يتضمن إمكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية ورفع إنتاجيتها، نظراً لما يترتب عليه من تشغيل الموارد كانت عاطلة.

## 2- تحقيق التكامل العربي في مجال الاستثمار الإنتاجي :

لقد انصبت معظم جهود التكامل بين التكتلات الاقتصادية للدول النامية بقاراتها الثلاث (آسيا، أفريقيا، أمريكا اللاتينية) على تحقيق التكامل في مجالات العلاقات التجارية، وبالمثل فقد تركزت جهود التكامل العربي في معظمها في المجال السياسي والعسكري، وهو الأمر الذي أدى إلى إهمال الدور الاقتصادي والاستثماري في تجسيد التكامل. هذا في الوقت الذي تتسم فيه اقتصاديات الدول النامية - بما فيها الدول العربية - بضعف درجة التطور بما لا ينسجم مع إهمال جانب التكامل الإنتاجي. (2)

ومن هنا، يمكن القول بأن ما تحتاجه هذه الدول في تكاملها، في المقام الأول، هو إقامة القاعدة الإنتاجية التي هي بأمرس الحاجة إليها والتي تقوم على أساسها العلاقات التجارية والوحدة السياسية والعسكرية لاحقاً. إذ بدون ذلك لا يمكن توسيع التبادل التجاري بين هذه الدول لأن قدراتها الإنتاجية لا توفر منتجات يمكن التجر بها بشكل واسع، وبذلك يبقى مدخل التكامل التجاري ضعيف الأثر ومحدود الأهمية وعرضه للتخلي عنه لأبسط الأسباب نتيجة لذلك. ولهذا يبرز التكامل في مجال إقامة القاعدة الإنتاجية وتشغيلها وتوسيعها ليكون بمثابة المدخل الأساسي في التكامل بين الأقطار النامية بما في ذلك الأقطار العربية، كما يعتبر الاستثمار الإنتاجي العامل الأساسي الحاسم في توفير القاعدة الإنتاجية ونموها. ومن هنا تتضح أهمية التأكيد على ضرورة التكامل العربي في مجال الاستثمار الإنتاجي كمدخل أساسي وحاسم للتكامل العربي في المجالات الأخرى.

## ثالثاً - الاستثمارات البينية والاقتصاد العربي :

ساهمت الاستثمارات العربية البينية بمقدار 28% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة للمنطقة العربية حيث بلغت 17.58 مليار دولار سنة 2006 بينما وصل إجمالي المخزون المتراكم خلال العشر سنوات الأخيرة أكثر من ثمانين مليار دولار، وهي جزء بسيط من الموارد المالية العربية المودعة في المصارف الأجنبية والتي تقدر بين تريليون وتريليون ونصف التريليون دولار. وفي ظل تدهور البيئة الاستثمارية وارتفاع القيود على ممارسة الأعمال فإنه من الصعب الطموح باجتذاب هذه الأموال التي تساهم في تمويل التنمية في الدول المتقدمة والتي تقدم الثقة والاطمئنان للمودعين والمستثمرين. وتشير بيانات البنك الدولي فيما يتعلق بالقيود على ممارسة الأعمال إلى أن الدول العربية تعاني بشكل كبير من تدهور بيئة الأعمال وارتفاع تكاليفها وتفاقم المخاطر كما سبق أن أوضحنا ذلك بالتفصيل ؛ وتساهم الاستثمارات البينية العربية بشكل كبير في التدفقات الاستثمارية المباشرة لعدد من الدول العربية حيث إنها تشكل في السعودية أكثر من 71% من إجمالي مخزون الاستثمارات الأجنبية. وتبلغ هذه النسبة 48% في لبنان، و35% في تونس، و32% في سوريا، و30% في ليبيا، و28% في السودان، و20% في فلسطين، و18% في عمان، أما الدول التي لا تشكل فيها الاستثمارات العربية وزناً كبيراً فهي الجزائر بمعدل 15%، والمغرب 12%، والأردن 10%، والبحرين 8%. (3)

وتتوجه الاستثمارات البينية العربية في المقام الأول لقطاع الخدمات حيث استقطب هذا القطاع أكثر من 53% من إجمالي 17.5 مليار دولار بينما حصل قطاع الصناعة على 45% فقط. ويعود الاهتمام بقطاع الخدمات إلى تركيز الاستثمارات على المشاريع المربحة في قطاع السياحة والترفيه، بالإضافة إلى قطاع العقارات الذي يشهد ارتفاعاً في الأسعار مما يزيد من جاذبية الاستثمار فيه. ولكن هذا النمط من الاستثمار ليس معممًا على الدول العربية، حيث تركز الاستثمارات البينية العربية في الأردن على قطاع الصناعة وكذلك نفس الشيء في السودان. أما الدول التي تتركز فيها الاستثمارات في قطاع الخدمات فهي السعودية، ولبنان ومصر وتونس.

وتتميز الاستثمارات البينية العربية بتوزيع متباين بشدة بين البلدان العربية، فلكل دولة عربية سوق عربي مميز تتجه له الاستثمارات في الدرجة الأولى. فمثلاً تتجه الاستثمارات الأردنية والإماراتية والبحرينية والسورية واللبنانية في أغلبها نحو السعودية، أما الاستثمارات السعودية فتتركز في العديد من الدول العربية وهي الأردن، والسودان، وسوريا، ولبنان، والمغرب واليمن ومصر. وتستطيع الاستثمارات البينية العربية أن تتطور بشكل أكثر مما هو عليه وخاصة في ظل ارتفاع الربح النفطي بشكل لم تعهده الدول من قبل.

وفي ظل هذه الوفرة المالية فإن الدول العربية التي تواجه أزمة بطالة ومستوى معيشة متدنياً تحتاج إلى أن تنمو ضعف ما هو مسجل إلى الآن على الأقل، أي أن معدل النمو المطلوب لإحداث تغير ملاحظ يتراوح في حدود 8% إلى 10% سنوياً. ولتمويل هذا النمو المعتبر فإن الدول العربية ستحتاج بشكل مؤكد إلى مزيد من الاستثمارات الإنتاجية في البنى التحتية الأساسية وفي تنمية الموارد البشرية. إن معدلات التراكم في البلدان العربية لا تزال منخفضة ومن الصعب تفهم الوضع، إذ كيف تتمتع بلدان بفوائض مالية معتبرة بينما ترتفع فيها معدلات البطالة، خاصة إذا ما علمنا أن المنطقة العربية تسجل أعلى مستويات معدلات البطالة على المستوى العالمي (حوالي 20%).

#### رابعا - تطور الاستثمارات العربية البينية:

مقارنة التدفقات الاستثمارية العربية البينية الخاصة المرخص لها وفق القطر المضيف خلال الفترة من 1995 وحتى نهاية عام 2006 يلاحظ ارتفاع هذه الاستثمارات من 1.43 مليار دولار عام 1995 إلى نحو 17.5 مليار دولار عام 2006 بمعدل زيادة يبلغ 1124.8%، وذلك بعد أن بلغت عام 2005 نحو 38 مليار دولار وهو أعلى مستوى بلغته منذ البدء برصدها. (4) وعلى صعيد آخر، فلقد بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية البينية خلال الفترة من عام 1995 وحتى عام 2006 نحو 82 مليار دولار (راجع الجدول رقم "1" في نهاية المقال).

ويتبع تطور الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة من عام 1995 وحتى عام 2006 - المشار إليها في الجدول رقم (1) - يلاحظ أنها ارتفعت من 1.43 مليار دولار عام 1995 إلى 2.09 مليار دولار عام 1996. ويرجع ذلك إلى تحسن مناخ الاستثمار بصفة عامة في المنطقة العربية، وحصول بعض المؤسسات المالية في بعض البلدان العربية على تصنيف الجدارة المالية الائتمانية، إلا أن هذه الزيادة قد تأثرت عام 1997 حيث انخفض حجم الاستثمارات العربية البينية إلى 1.58 مليار دولار في ذلك العام. ويرجع السبب في ذلك التراجع إلى توتر العلاقات السياسية، وخاصة بين لبنان وإسرائيل، إلا أن الانتعاش قد عاد مرة أخرى إلى حركة الاستثمارات العربية البينية بداية من عام 1998، وهو نفس عام تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث ارتفع حجم الاستثمارات العربية البينية من 1.58 مليار دولار عام 1997 إلى 2.31 مليار دولار أمريكي عام 1998 بمعدل زيادة وصل إلى 46%.

قد استمرت هذه الاستثمارات في التذبذب في الفترة 1999 - 2000، ثم أخذت اتجاهاً تصاعدياً بدءاً من عام 2001، حيث إنه بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة عاد جزء مهم من رؤوس الأموال العربية من الخارج. هذا وقد شهد عام 2005 بصفة خاصة تنامي تلك الاستثمارات العربية البينية بشكل غير مسبوق حيث بلغت نحو 38 مليار دولار، ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب التي يأتي على رأسها الآتي:

توافر الفوائض المالية الضخمة الناتجة عن ارتفاع العائدات النفطية، والتي وجدت طريقها إلى الفرص الاستثمارية الجاذبة والمتاحة في عدد من الدول العربية، خصوصاً في قطاع السياحة الذي شهد استثمارات ضخمة تزيد تكلفتها الاستثمارية المعلنة على 50 مليار

دولار، وكذلك قطاع العقارات الذي شهد في معظم الدول العربية طفرة غير مسبوقة، مما كان له الأثر الكبير في تنامي الاستثمارات العربية البينية في هذا القطاع بشكل ملاحظ. ومن جهة أخرى، ارتفعت كذلك الاستثمارات في قطاعات البنية التحتية والصناعة والاتصالات والمصارف - وخاصة بعد السماح للمصارف العربية بفتح فروع لها أو تملك مصارف في أكثر من دولة عربية. (وسوف نعود لهذا الأمر بشيء من التفصيل عند الحديث عن التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية).

- كذلك تعود الطفرة التي شهدتها الاستثمارات العربية البينية عام 2005 بصفة أساسية إلى الزيادة الكبيرة التي شهدتها الاستثمارات العربية البينية القادمة إلى المملكة العربية السعودية، والتي استقطبتها مدينة عبد الله الاقتصادية. فلقد جاءت السعودية على رأس قائمة الدول العربية المضيفة للاستثمارات العربية البينية في عام 2005، إذ بلغ حجم تلك الاستثمارات في ذلك العام نحو 28.8 مليار دولار (75.8% من إجمالي التراخيص الصادرة للاستثمارات العربية البينية في عام 2005). كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن الاستثمارات في الأسواق المالية العربية وفي الصناديق الاستثمارية قد تزايدت خلال عام 2005 بعد تزايد الإدراج المشترك في الأسواق المالية العربية، وتنامي اتجاه تحول الشركات العائلية إلى شركات مساهمة عامة لإدراجها في البورصات والمراكز المالية العربية وبعضها في الأسواق المالية الدولية في لندن ونيويورك. كما تواصلت من جهة أخرى جهود استقطاب رءوس الأموال العربية المهاجرة وأموال المغتربين العرب لتعزيز مساهمة القطاع الخاص المحلي والخارجي في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد ساعدت هذه العوامل جميعها على زيادة حجم الاستثمارات العربية البينية في عام 2005، حيث يلاحظ حدوث طفرة في حجم تلك الاستثمارات في العام المشار إليه على النحو السابق بيانه.

غير أن هذه الزيادة سرعان ما تراجعت في عام 2006 عن المستوى الذي وصلت إليه في عام 2005. فوفقاً للبيانات الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، بلغ إجمالي الاستثمارات العربية البينية الخاصة في المشاريع التي تم الترخيص لها خلال عام 2006 حوالي 17.57 مليار دولار مقابل 37.26 مليار دولار عام 2005، أي انخفضت بنسبة 50.5% عن العام السابق 2005. ويعزى هذا الانخفاض إلى عدم تكرار الزيادة الكبيرة التي شهدتها الاستثمارات البينية الواردة إلى المملكة العربية السعودية خلال عام 2005 من خلال المشروعات الاستثمارية المستقطبة إلى مدينة عبد الله الاقتصادية. ورغم هذا الانخفاض الذي حدث بالنسبة للاستثمارات العربية البينية في عام 2006، لا يمكن إنكار حدوث زيادة ملموسة فيها بالنسبة للسنوات السابقة عليها ومنذ عام 1995 (راجع الجدول رقم "1" في نهاية المقال) (باستثناء عام 2005 الذي شهد طفرة في حجم تلك الاستثمارات بطريقة ملاحظة على النحو الذي أوضحناه سابقاً).

#### خامسا - أسباب تنامي الاستثمارات العربية البينية:

وبالإضافة إلى أثر التدفق النقدي النفطي، أرجع بعض الخبراء والمحللين الزيادة الملاحظة في حجم الاستثمارات العربية البينية في السنوات الأخيرة إلى عدة عوامل، منها عوامل داخلية وأخرى خارجية على النحو التالي: (5)

#### **- العوامل الداخلية، ومنها:**

**التحسن الإداري:** فعلى المستوى الداخلي تحسنت خلال السنوات الأخيرة أساليب الترويج للمشروعات الجاذبة للاستثمار، صاحبها تحسن في الإجراءات الإدارية اللازمة لإقامة هذه المشروعات. وقد تمثلت أهم عناصر ذلك التحسن الإداري في اختصار الإجراءات سواء المتعلقة منها بالحصول على التراخيص أو خطوات البدء في عمليات التأسيس والإنتاج والتصدير وتوفير الوقت اللازم لكل ذلك.

هذا بالإضافة إلى تقليل الرسوم الإدارية وتوفير المعلومات المتعلقة بالتشريعات والقوانين وإجراءات الضمان والتأمين وما يحتاج المستثمر لمعرفته عن الأمور البنكية والمصرفية في البلد المضيف.

\* **إنشاء المدن الاقتصادية المتكاملة:** تلازم التحسن الإداري المشار إليه مع توسع المنطقة العربية في إطلاق مشاريع عملاقة كان أبرزها في مجال إقامة المدن الاقتصادية المتكاملة وتوفير ما تحتاج إليه من بنية أساسية مثل: المطارات والطرق والموانئ والسكك الحديدية، وكان المثال الأبرز على ذلك في العامين 2005، و2006 مدينة الملك عبد الله الصناعية في المملكة العربية السعودية فضلاً على توسيع مدينة جبل علي في الإمارات.

\* **استكمال برامج الخصخصة:** وكان من الأسباب التي شجعت كذلك على زيادة الاستثمارات العربية البينية التزام عدد من الدول العربية باستكمال برامج التحول إلى الملكية الخاصة، بالإضافة إلى إتاحة المجال أمام بقية المواطنين العرب لشراء مشروعات يتم بيعها وتمليكها كما حدث على سبيل المثال في مصر ببيع العديد من الشركات الكبرى والبنوك مثل: شركة عمر أفندي وبنك الإسكندرية؛ فلقد جذبت عملية الخصخصة هذه أموال العديد من المستثمرين العرب.

\* **انخفاض العائد على الاستثمار في الخارج:** وجاء كذلك انخفاض معدل العائد على الاستثمار في الخارج مقارنةً بنظيره في العالم العربي وتحديداً في مجال الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والتعدين ليضيف إلى ما سبق ذكره من أسباب عاملاً مهماً في زيادة وتيرة الاستثمارات العربية البينية.

#### - العوامل الخارجية، ومنها:

أما عن العوامل الخارجية التي لعبت دوراً في زيادة حجم الاستثمارات العربية البينية فكان أبرزها توجه جزء من الاستثمارات العربية في الخارج إلى العالم العربي، وارتفاع أسعار النفط وزيادة العوائد المالية الناجمة عن ذلك. وأيضاً من العوامل الخارجية:

\* **أحداث سبتمبر/أيلول:** بعد هجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001 على الولايات المتحدة الأمريكية ظهرت في بعض الأوساط وبدرجات متفاوتة موجات من الكراهية والعداء للعرب والمسلمين في الخارج بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة، ونجم عن ذلك سحب بعض المستثمرين العرب أموالهم من تلك البلدان وتوجيه جزء منها إلى العالم العربي، مما أدى إلى زيادة ملموسة في الاستثمارات العربية البينية.

\* **الطفرة النفطية:** أما عن النفط فقد وصل سعر البرميل إلى مستويات مرتفعة، الأمر الذي أدى إلى تراكم ثروات نقدية وفيرة لدى الدول المصدرة للنفط وبالأخص الخليجية، فاستثمرت هذه الدول جزءاً منها في تحسين بنيتها التحتية، وجزءاً آخر وجهته إلى الدول العربية على هيئة استثمارات في المجالات سابقة الذكر.

هذه العوامل مجتمعة سواء الداخلية منها أو الخارجية تضافرت لتوجد بيئة جاذبة للاستثمار بشكل أفضل من ذي قبل، لكن ومع هذه الزيادة في حجم الاستثمارات البينية (60 مليار دولار) فإنها لا تزال قليلة جداً مقارنةً بحجمها في الخارج الذي بلغ أكثر من 1200 مليار دولار. (وسوف نعود لهذا الأمر بشيء من التفصيل حين الحديث عن أسباب ضعف نسبة الاستثمارات العربية البينية).

## سادسا - توزيع الاستثمارات العربية البينية وفقاً للأقطار العربية المصدرة والمضيفة لها:

**1- توزيع الاستثمارات العربية البينية وفقاً للأقطار العربية المصدرة:** فيما يتعلق بالدول العربية المصدرة للاستثمارات البينية عام 2006، فقد تصدرت الإمارات المجموعة بحوالي 7563 مليون دولار، أي ما نسبته 43% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية المصدرة (وتوجهت الاستثمارات الإماراتية إلى ثماني دول عربية على رأسها مصر وتونس والسعودية)، تلتها الاستثمارات المصدرة من الأردن والبالغة 2905 مليون دولار، أي ما نسبته نحو 17% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية المصدرة (وتوجهت إلى سبع دول عربية استحوذت السعودية على الجزء الأكبر منها)، في حين بلغت قيمة الاستثمارات المصدرة من السعودية حوالي 2715 مليون دولار بحصة تبلغ نحو 15% (وتوجهت إلى سبع دول عربية)، والكويت بحوالي 1794 مليون دولار وحصة 10% (توجهت إلى ثماني دول عربية) وسوريا بحوالي 783 مليون دولار وحصة 4%، ومصر بحوالي 646 مليون دولار وحصة 3.7%. وقد شكلت حصة هذه الدول الست ما نسبته 93.3% من إجمالي الاستثمارات العربية المصدرة عام 2006 (انظر الجدول رقم 2)

## 2 - توزيع الاستثمارات العربية البينية حسب الدولة المضيفة:

بالنظر إلى كل من الجدول رقم (3)، يتضح أنه فيما يخص العام 2006، فإن المملكة العربية السعودية أتت على رأس قائمة الدول المضيفة لتلك الاستثمارات، حيث بلغت حصتها 4837 مليون دولار بما نسبته 27.5% من إجمالي التراخيص الصادرة للاستثمارات العربية البينية خلال العام المشار إليه، تلتها مصر (3265.4 مليون دولار وحصة 18.58% من الإجمالي)، ثم تونس بحوالي (2366.8 مليون دولار وحصة 13.47%)، ثم لبنان بحوالي (2335 مليون دولار وحصة 13.29%)، ثم السودان (2004 مليون دولار وحصة 11.40%)، ثم الأردن بحوالي (1097.6 مليون دولار وحصة 6.25%)، ثم اليمن بحوالي (858.3 مليون دولار وحصة 4.88%)، ثم ليبيا بحوالي (461.4 مليون دولار وحصة 2.63%)، ثم المغرب بحوالي (350.1 مليون دولار وحصة 1.99%).

وبالمقارنة بين عام 2005 - والذي شهد طفرة في حجم الاستثمارات العربية البينية - وعام 2006، نجد أن الاستثمارات العربية البينية المرخصة قد سجلت زيادة في ست دول عربية (مصر، تونس، لبنان، الأردن، اليمن، وليبيا)، بينما شهدت ثلاث دول عربية (السعودية، السودان، المغرب) تراجعاً في الاستثمارات البينية. كما يلاحظ الارتفاع الكبير الذي شهدته الاستثمارات العربية المرخصة في تونس حيث ارتفعت من 153.8 مليون دولار عام 2005 إلى حوالي 2366.8 مليون دولار عام 2006، وفي مصر من 363.1 مليون دولار إلى 3265.4 مليون دولار، وفي اليمن من 203.9 مليون دولار إلى 858.3 مليون دولار على التوالي خلال الفترة ذاتها. وبصفة عامة يمكن رصد اتجاهات الاستثمارات العربية البينية خلال هذه الفترة على النحو التالي:

- يوجد نوع من التركيز في توجيه الاستثمارات العربية، حيث حظيت الدول الخمس - المشار إليها أعلاه - وحدها بحوالي 80% من حجم التدفق الاستثماري العربي خلال الفترة من عام 1995 وحتى عام 2006.

المملكة العربية السعودية التي يفترض أنها دولة تدفق حازت على أكبر نسبة من الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة من (1995-2006). وقد يعود ذلك إلى أن معظم التدفق الاستثماري العربي يأتي من دول خليجية، وبالتالي فإن ثقتهم في مناخ الاستثمار بالمملكة أكبر من ثقتهم بغيرها من البلدان المستقبلية للاستثمار، خاصة بعد أن أعلنت السعودية تشغيل منطقة الملك عبد الله الاقتصادية. وكذلك، فإن فرص الاستثمار المتاحة بالمملكة أكثر من غيرها، أو أنها تتسم بالقدرة على مخاطبة المستثمر بشكل أفضل من غيرها.

يلاحظ ضعف توجه الاستثمارات العربية البينية إلى البلدان العربية الأقل فقراً - باستثناء السودان الذي استوعب نسبة لا بأس بها من تلك الاستثمارات قدرت بـ 10%. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات العربية وغيرها لم تتجه نحو السودان إلا بعد الإعلان عن إنتاجه للنفط بكميات تسمح له بالتصدير، مما دفع حكومته إلى التوسع في بعض مشروعات البنية الأساسية والاهتمام بشكل كبير بقطاع الخدمات - الذي كان يعاني السودان بالنسبة له من فقر شديد فيه - خلال السنوات الماضية.

#### سابعاً - أسباب ضعف نسبة الاستثمارات العربية البينية:

على الرغم من تزايد حجم الاستثمارات العربية البينية - على النحو الموضح فيما سبق - وخاصة في العامين 2005، و2006، إلا أن نسبتها ما تزال ضعيفة وأقل من المستوى المراد بلوغه. فتشير الإحصاءات إلى أن حجم الاستثمارات العربية خارج الوطن العربي خلال الفترة من 1974-1995 قد قدر بنحو 670 مليار دولار، هذا في حين أن الاستثمارات العربية داخل الدول العربية قد قدرت بنحو 12 مليار دولار فقط، وبذلك تكون النسبة 1: 56. بمعنى أن كل دولار يستثمر داخل الوطن العربي يقابله 56 دولار تستثمر خارج الوطن العربي. (6)

ولقد تفاقم الوضع وازداد سوءاً بحلول عام 2002، حيث تشير الإحصاءات إلى أنه في حين لم تتجاوز الاستثمارات العربية خلال ذلك العام خمسة مليارات دولار، وصل حجم الثروات المالية العربية المستثمرة خارج الوطن العربي إلى ما يقارب الألفي مليار دولار، أي بنسبة 1: 400. وتتركز أغلب الاستثمارات العربية في الخارج في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. ففي أوروبا تحتل سويسرا وبريطانيا وفرنسا المركز الأول بين الدول الغربية الجاذبة لهذه الاستثمارات، ثم تأتي الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك، كما توجد استثمارات عربية قليلة في آسيا وبخاصة في ماليزيا وسنغافورة. والأسباب التي جعلت هذه الدول جاذبة للاستثمارات العربية كثيرة، أهمها الاستقرار السياسي والاقتصادي اللذان تتمتع بهما تلك الدول، إضافة إلى طبيعة النظام المصرفي لديها - وبصفة خاصة في سويسرا - والذي يتمتع بنظام السرية، وهو ما يروق لبعض المستثمرين العرب. هذا في الوقت الذي يحتاج فيه الاقتصاد العربي إلى الأموال العربية المهاجرة أو على أقل تقدير إلى بعضها، وبخاصة في ظل كون الدول العربية تدخل ضمن أقل الدول جذباً للاستثمارات، وتدخل أيضاً ضمن أكثر الدول طرداً لها.

أما فيما يتعلق بأسباب هجرة رؤوس الأموال العربية خارج الوطن العربي وعزوفها عن العودة إليه فتتمثل في عدة أسباب، أهمها:  
- ضعف الاستراتيجيات الوطنية والقومية اللازمة لاستيعاب الفوائض المالية العربية واستخدامها في تطوير البنية الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية.

- افتقاد الاستقرار التشريعي، حيث يعيش العالم العربي في معظمه حالة من التخبط التشريعي وعدم استقرار القوانين الحاكمة للعملية الاستثمارية، مما يجعل رأس المال غير آمن فيضطر للبحث عن الأمان والاستقرار التشريعي في أماكن أخرى.

- ضعف كفاءة الإجراءات الإدارية والمؤسسية المصاحبة للنشاط الاستثماري، وشيوع البيروقراطية والروتين الخانق الذي يعانيه المستثمر والذي يتطلب منه التعامل مع عشرات الجهات واستخراج عشرات الأذونات والتصاريح منذ أن يتقدم بطلب الاستثمار وحتى الحصول على الموافقة الرسمية.

- وجود أنظمة وقوانين اقتصادية معوقة لتحرك رأس المال العربي داخل المنطقة العربية، بالإضافة إلى وجود قيود واسعة في بعض الدول العربية على التملك وكذلك على دخول القطاع الخاص إلى مجال الاستثمار في نشاطات معينة.

- افتقاد البنية التحتية، حيث تفتقر العديد من الدول العربية إلى البنية التحتية اللازمة للاستثمار، من كهرباء ومياه وطرق مرصوفة وجسور وأسطول للنقل البحري والجوى . . . الخ. وتمثل عملية النقل واحدة من أهم معوقات الاستثمار في الدول العربية، فإلى الآن لا توجد لدى معظم الدول العربية أساطيل من طائرات النقل أو الشحن الجوي مما يضطر المستثمرين إلى تصدير منتجاتهم إما في طائرات مدنية أو عن طريق التنسيق الفردي فيما بينهم لحجز مساحات في إحدى الطائرات الكبيرة لنقل منتجاتهم إلى الأسواق الخارجية لتقليل النفقات.
- عدم وجود أسواق مالية نامية بقدر كاف لجذب المستثمرين لاستثمار أموالهم في الدول العربية. فعلى الرغم من تطور بعض الأسواق المالية العربية خلال السنوات الأخيرة إلا أن المال العربي ظل يبحث عن أسواق مالية خارجية مضمونة بعيدة عن المجازفة والمخاطرة في الأسواق العربية.
- الاعتبارات الأمنية وغيرها من الاعتبارات المقيدة لفرص الاستثمار داخل الوطن العربي، علماً بأن المادة (18) من قانون المؤسسة العربية لضمان الاستثمار تعمل على تأمين المستثمر العربي بتعويضه تعويضاً مناسباً عن الخسائر الناجمة عن مخاطر غير تجارية.
- نقص الشفافية فيما يتعلق بالأحكام والقوانين والإجراءات لدى العديد من الدول العربية، مما يؤدي إلى انخفاض الثقة وعدم وضوح الرؤية لدى المستثمرين العرب، وهو الأمر الذي يجعلهم يجمعون عن الاستثمار داخل المنطقة العربية.
- عدم مناسبة السياسات النقدية - والتي تقف حائلاً أمام عودة الاستثمارات العربية من الخارج- في العديد من الدول العربية، والتي تحتاج إلى إعادة نظر خاصة فيما يتعلق بارتفاع أسعار الفائدة.
- ارتفاع أسعار الفائدة يتسبب في ارتفاع تكلفة التشغيل والحد من التوسعات المستقبلية، بالإضافة إلى تحول الاستثمارات المباشرة إلى استثمارات غير مباشرة. وكذلك، فإن ارتفاع أسعار الفائدة يساهم في تحول الاستثمارات غير المباشرة إلى استثمارات قصيرة الأجل، وهو الأمر الذي يرفع من درجة المخاطرة بالنسبة للاقتصاد القومي إذا اعتمد عليها كلية كما كان الحال في دول جنوب شرق آسيا إبان الأزمة التي ضربت اقتصادها عام 1997.

وجدير بالذكر أن هذه الأسباب لم تؤد فقط إلى ضعف حجم ونسبة الاستثمارات العربية البينية، وإنما أدت أيضاً إلى هجرة رءوس الأموال العربية للخارج. ومما لا شك فيه فإن العمل على إزالة المعوقات السابقة سوف يؤدي إلى عودة رءوس الأموال العربية المهاجرة، وزيادة الاستثمارات العربية البينية على حساب الاستثمارات الأجنبية، والتي يعود الجزء الرئيس من أرباحها إلى الدولة الأم وليست الدولة المضيفة.

#### ثامنا - جهود الدول العربية في مجال تحسين مناخ الاستثمار:

من المعروف أن من أهم أسباب هجرة رءوس الأموال والاستثمارات العربية عدم ملائمة المناخ العام للاستثمار في الوطن العربي لإبقاء وجذب هذه الأموال على الرغم من كل الجهود التي بذلت لتحسينه. ومن ثم يصبح الحديث عن استعادة رءوس الأموال والاستثمارات العربية المغتربة مع بقاء المناخ العام للاستثمار في الدول العربية على حاله غير ذي جدوى ما لم يتم بذل جهود إضافية اقتصادية واجتماعية وسياسية لتحسين هذا المناخ تحسناً حقيقياً، يؤدي إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي في وطننا العربي، وإلا تحولت رءوس الأموال العائدة إلى مجرد إيداعات مصرفية تقوم مصارفنا العربية مضطرة بإعادة إيداعها وتوظيفها في المصارف الأجنبية. (7)

وتلك المشاهدة لم تكن خافية على كثير من الدول العربية. وهو الأمر الذي دفع بتلك الدول إلى العمل على استعادة رءوس الأموال والاستثمارات العربية في الخارج، أو على الأقل استعادة جزء منها- سواء كانت في صورة استثمارات مباشرة في مشروعات اقتصادية

أجنبية أو متعددة الجنسيات أو في صورة استثمارات مالية غير مباشرة - بمختلف الطرق والوسائل والسياسات الجاذبة - وذلك عن طريق تحسين مناخ الاستثمار في تلك الدول، نظراً لحاجة النظام الاقتصادي العربي على المستوى الكلي لهذه الاستثمارات.

ومن الجهود التي بذلت لتحسين المناخ الاستثماري في الدول العربية نجد الآتي:

لقد سلكت العديد من الدول العربية توجهاً ملاحظاً في مجال تطوير أجهزتها المسؤولة عن الترويج للاستثمار فيها، والتي عادة ما تكون النافذة التي يتعامل من خلالها المستثمر الأجنبي مع البلد المضيف، إضافة إلى اهتمام عدد من الدول بإنشاء مجلس أعلى خاص بالتنمية الاقتصادية أو مجلس أعلى للشؤون الاقتصادية والاستثمار. كما اتجهت العديد من الدول العربية لاستكمال التشريعات الخاصة بتشجيع وتنظيم الاستثمار الأجنبي فيها وبصفة خاصة الاستثمارات العربية البينية. وتشتمل غالبية تلك القوانين والتشريعات على ضمانات لرأس المال العربي المستثمر ضد التأميم أو المصادرة أو الاستيلاء أو الحجز، إلا إذا تقرر ذلك لأسباب تتعلق بالصالح العام وأن يكون ذلك بموجب قانون أو بناء على حكم قضائي. كما تنص تلك التشريعات على وجوب أن يكون هناك تعويض عادل مع السماح بتحويل قيمة الاستثمار إلى الخارج. كما نصت تلك القوانين والتشريعات على ضرورة أن تكفل الدولة المضيفة تحويل صافي الأرباح الناتجة عن استثمار رأس المال، كذلك إعادة تصدير رأس المال المستثمر في حالة تصفية المشروع بنفس العملة التي استورد بها.

وقد حدث أيضاً تطور نموذجي بارز في سن التشريعات تمثل في تبني تشريعات عصرية جديدة تتناول الكثير من المسائل المستحدثة، مثل إصدار قوانين التأجير التمويلي والتمويل العقاري ومكافحة غسل الأموال وتنظيم التجارة الإلكترونية. وما زالت معظم الدول العربية مستمرة في بذل المزيد من الجهود التشريعية والإدارية والتنظيمية بهدف تحسن مناخ الاستثمار فيها وجعله تنافسياً في ظل التوجه الدولي نحو العولمة، كما يتم في هذا الإطار إصدار وتنقيح العديد من التشريعات الضريبية والجمركية والنظم المتعلقة بالمناطق الحرة. وبالإضافة إلى التطوير الذي حدث في سن التشريعات على النحو المشار إليه، فقد اتجهت العديد من الدول العربية إلى إبرام اتفاقيات ثنائية لتشجيع وحماية الاستثمار أو تجنب الازدواج الضريبي. ومن جهة أخرى، وفي إطار استخدام تقنية المعلومات في ترويج الاستثمارات، اتجهت الدول العربية مؤخراً إلى إقامة مواقع خاصة بأجهزتها الوطنية لترويج الاستثمار على الشبكة العالمية (الإنترنت) تعرض فيها مناخ الاستثمار المتوافر لديها.

ولا يفوتنا هنا الإشارة إلى ما قام به مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بمبادرات - من خلال أمانته العامة - خلال السنوات الأخيرة حيث تم اتخاذ عدة خطوات إيجابية تهدف إلى تحسين البيئة الاستثمارية العربية، نذكر منها الآتي:

إنشاء خريطة استثمارية للدول العربية جمعت نحو 4000 فرصة استثمارية منتشرة على نطاق 15 دولة عربية، وتشمل كافة قطاعات الإنتاج والخدمات، وتعتبر قاعدة معلومات للمستثمر العربي والأجنبي، وتتصف بالديناميكية أي التحديث المنتظم. (8)

- إنشاء آلية للاستثمار تضم القطاع الخاص والاتحادات العربية وجهات التمويل العربية وأجهزة الاستثمار الحكومية العربية. وتهدف هذه الآلية إلى ترويج الفرص الاستثمارية التي تشتمل عليها الخريطة الاستثمارية والتنسيق بين الدول العربية، بالإضافة إلى مواجهة معوقات الاستثمار وكذلك التقريب بين قوانين الاستثمار.

**خلاصة:** إن عملية التحسين لمناخ الاستثمار في الوطن العربي تحتاج إلى إرادة سياسية صادقة لتهيئة الأجواء الملائمة لجذب وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي الذي يجب أن تتوفر مجموعة عناصر لجذب الاستثمار في الوطن العربي ويمكن إنجاز أهمها فيما يلي:

- 1- أن تتمتع جميع الدول العربية بالاستقرار السياسي (الداخلي والخارجي) وتفتيح الأجواء السياسية العربية وإقامة علاقات اقتصادية متبادلة متينة وصادقة.
- 2- وضوح القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار في الدول العربية وثباتها مما يساعد على بناء ثقة المستثمر العربي في مناخ الاستثمار.
- 3- أن يكون هناك جهة واحدة للتعامل مع إقامة المشروعات الاستثمارية بأنواعها المختلفة والابتعاد عن الروتين والإجراءات الطويلة (البيروقراطية).
- 4- الاستقرار الاقتصادي وثبات سعر صرف العملة المحلية، من خلال التعاون والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الدول العربية.
- 5- توفير قاعدة بيانات كاملة عن فرص الاستثمار في الدول العربية وإنشاء شبكة أو مركز معلومات عن فرص الاستثمار في الدول العربية

## ملحق الجداول

جدول رقم (1) حجم الاستثمارات العربية البينية في الفترة من 1995 إلى 2006

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2006-1995	الفترة من
حجم الاستثمارات العربية البينية بالمليار دولار	1.43	2.09	1.58	2.31	2.18	1.81	2.64	2.91	3.84	5.95	37.26	17.57	81.62	

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "مناخ الاستثمار في الدول العربية"، 2006، ص157

جدول رقم (2) توزيع الاستثمارات العربية البينية وفق البلدان المصدرة والبلدان المضيفة لعام 2006

الإجمالي مليون دولار	البلدان المضيفة									الأقطار المصدرة
	الأردن	تونس	السعودية	السودان	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	اليمن	
2905.5	-	0.2	2617.2	238.0	-	20.6	11.3	10.6	7.4	الأردن
7563.0	53.2	2324.1	1000.0	25.0	870.0	401.3	2733.8	155.6	-	الإمارات
183.5	-	-	99.0	-	25.5	3.3	56.2	-	-	البحرين
50.0	-	-	19.0	-	25.8	-	-	5.2	-	تونس
2.1	0.0	1.1	1.0	-	-	-	-	-	-	الجزائر
2715.2	793.7	0.2	-	759.0	40.0	-	243.6	36.6	842.2	السعودية
24.0	-	-	24.0	-	-	-	-	-	-	السودان
783.1	2.5	-	555.0	224.0	-	1.0	-	-	0.6	سوريا
2.0	-	-	-	2.0	-	-	-	-	-	الصومال
196.8	138.9	0.4	1.0	48.0	-	-	-	8.1	0.4	العراق
16.4	-	-	-	16.0	-	-	-	-	0.4	سلطنة عمان
53.9	7.8	-	37.0	9.0	-	-	-	-	0.1	فلسطين
31.9	-	-	1.0	12.0	-	7.1	7.5	4.3	-	قطر

1793.6	-	113.0	58.5	2.3	1400.0	76.0	20.0	29.4	94.5	الكويت
498.3	7.0	7.1	153.0	-	-	163.0	168.0	0.0	0.2	لبنان
15.8	-	-	1.5	-	-	11.0	-	3.3	-	لبيبا
645.9	0.2	9.6	-	-	-	381.0	242.0	6.2	6.9	مصر
6.1	0.2	-	-	-	-	-	4.0	1.9	-	المغرب
89.0	-	-	-	-	-	40.0	49.0	-	-	اليمن
<b>17575.7</b>	<b>858.3</b>	<b>350.1</b>	<b>3265.4</b>	<b>461.4</b>	<b>2335.0</b>	<b>2004.0</b>	<b>4837.0</b>	<b>2366.8</b>	<b>1097.6</b>	الإجمالي

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار "مناخ الاستثمار في الدول العربية" 2006 ص 156، جدول (10)

جدول رقم (3) الاستثمارات العربية البينية المباشرة حسب الدول المضيفة 2006

الدولة	المبلغ المستضاف بينياً بـملايين الدولارات	نسبة إجمالي الاستثمارات البينية المستضافة
السعودية	4837	%27.5
مصر	3265.4	%18.58
تونس	2366.8	%13.47
لبنان	2335	%13.29
السودان	2004	%11.40
الأردن	1097.6	%6.25
اليمن	858.3	%4.88
لبيبا	461.4	%2.63
المغرب	350.1	%1.99

المصدر: سيدي أحمد ولد أحمد سالم. "واقع الاستثمارات العربية البينية"، المعرفة، الاثنين 2007/10/1

### الإحالات والمراجع

- 1- علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، جامعة عين شمس، ص: 124
- 2- نفس المرجع، ص: 125
- 3- د. حربي عريقات، واقع مناخ الاستثمار في الوطن العربي مع إشارة خاصة عن الأردن، دراسة قدمت، إلى مؤتمر العلوم المالية والمصرفية الأول عام 1998، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة اليرموك خلال الفترة 23-25/11/1998 حول "مناخ الاستثمار في الدول العربية في ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية في المنطقة" اربد، الأردن، ص (4).
- 4- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2006، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.
- 5- عبد العاطي، محمد "أسباب تنامي الاستثمارات العربية البينية"، المعرفة، ص: 132
- 6- الربيعي، فلاح خلف علي، "أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية"، مجلة علوم إنسانية، السنة الثانية، العدد 23، 2005، ص: 36
- 7- عبد المطلب، محمد عبد الحافظ، وآخرون، "دراسة اقتصادية لمناخ الاستثمارات في العالم العربي مع التركيز على مصر"، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مصر المعاصرة، السنة 95، العددان 475-476، يوليو/أكتوبر 2004، ص: 30

8- مؤسسة تشجيع الاستثمار في الأردن، تدفقات الاستثمار المباشر بين الدول العربية (حالة الأردن) دراسة قدمت إلى مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي الذي انعقد في الجامعة الأردنية بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية، خلال الفترة 20 - 2004/9/22، عمان، الأردن، ص ص 753 - 754.